ذي قار تراهن على استقرارها الأمني باستقطاب المستثمرين

تنفيذ ٥٥٦ مشروعاً خدمياً وما زال ينقصها الكثير من الخدمات

الناصرية/ حسين العامل

رغم إعلان المسؤولين المحليين في محافظة ذي قار عن تواصل العمل في ٥٥٦ مشروعا خدميا وتنمويا ضمن خطة عام ٢٠٠٩ الا ان المحافظة التي شهدت عودة الحياة لأكثر من ١٠ وحدات إدارية متاخمة لمناطق الاهوار عقب نيسان ٢٠٠٣ ما زالت تواجه مشاكل جمة في تأمين الخدمات الأساسية، حيث ما زالت ٣٠٠ قرية وحي سكني من دون كهرباء و ٢٨١ قرية غير مخدومة بمياه الشرب ونحو ١٥٠ مدرسة مبنية بمادتي القصب والطين فضلا عن ٩٨٪ من المساحات الزراعية غير المستصلحة.

٥٥٦ مشروعاً

ويشير محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن الى ان محافظة ذي قار ورغم تقليص موازنتها في عام ٢٠٠٩ الى نصف ما كانت عليه في العام الماضي الا انها شهدت تنفيذ ٥٥٦ مشروعا خدميا وتنمويا أنجز الكثير منها حتى الآن، لا فتا الى ان الحكومة المحلية ومنذ تسلمها المسؤولية وهي مكبلة بعجز الموازنة وهذه قضية عامة بحسبه لكن الحسن يقول لـ(المدى): ان ذلك انسحب على مجمل القطاعات والمشاريع في محافظة ذي قار ورغم ذلك تواصل العمل بتنفيذ المشاريع وتمويلها وفق الإمكانات المالية المتاحة مؤكدا تحويل ومناقلة جزء كبير من تخصيصات المشاريع التي تلكأت شركات القطاع الخاص بتنفيذها الى مشاريع أكثر أهمية وذلك بعد استحصال موافقة وزارة المالية.

وأضاف محافظ ذي قار: " ان الأموال المتوفرة لا تتناسب مع الحاجة الفعلية وقد لجأنا الى المناقلة من المشاريع المتلكئة الى المشاريع المهمة والستراتيجية التي تتطلب المزيد من الأموال لاستكمالها"، مشيراً الى ان المحافظة سوف تستنفد كامل الأموال المرصود لموازنتها في العام الحالي ولن يكون لديها فائض تعيده الى وزارة المالية مثلما كان يحدث في الأعوام السابقة.

عجز الموازنة

وكانت محافظة ذي قار قد أعلنت مطلع العام الحالي عن إيقاف العمل في ٧٣ مشروعا من مشاريع الخطة التنموية السابقة نتيجة تقليص موازنة عام ٢٠٠٩ مما يزيد على ٣٠٠ مليار دينار الى ١٦٨ مليار دينار.

وفي هذا الصدد يشير الحسن الى ان المحافظة اتفقت مع عدد من الشركات والمقاولين على استئناف العمل في مجموعة من المشاريع المتوقفة ولاسيما مشاريع تبليط الطرق على ان تكون عملية صرف الاستحقاقات المالية للمشاريع المذكورة مرهونة بإطلاق موازنة العام المقبل.

وعبر المحافظ عن أمله بمصادقة مجلس النواب على موازنة عام ٢٠١٠ لتتمكن المحافظة وفق ذلك من استكمال المشاريع المتوقفة بسبب التمويل وتنفيذ مشاريع خدمية جديدة.

بنى تحتية

من جهة أخرى يشكك الكثير من المواطنين والمسؤولين بقدرة موازنة محافظة ذي قار للعام المقبل على تأهيل البنى التحتية في جميع القطاعات الخدمية في المحافظة حيث لا تتجاوز نسبة الأحياء السكنية المخدومة بشبكات المجاري الـ ١٠٪ في حين تتطلب ٣٠٪ من شبكات الماء في مراكز المدن التي يعود تاريخ إنشاء ٤٠٪ منها الى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، معالجات سريعة وتوسعا وتحديثا حيث تقدر معدلات تلوث مياه الشرب وفق تقديرات مديرية بيئة ذي قار بنحو ٢٥٪ في مراكز المدن، اذ تعاني شبكات المياه والخطوط الناقلة في مناطق متفرقة من المحافظة من التكسرات والتقادم والتجاوزات كما يعاني نحو ٣٠٠ مجمع ومشروع ماء من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ولاسيما في فصل الصيف حيث يقدر مدير ماء ذي قار المهندس احمد حسن عدد انقطاعات التيار الكهربائي في فصل الصيف الماضي بعشرين انقطاعا في اليوم الواحد وهو ما ينعكس سلبا على كمية ونوعية المياه المجهزة للمواطنين.

الحبوبي شامخا

جانب من احدى المشاريع

تفعيل الاستثمار

ويشير محافظ ذي قار الى ان الموازنة المالية المخصصة للمحافظة حتى لو تمت مضاعفتها في العام المقبل فهي غير كافية لإعادة الاعمار وتأهيل البنى التحتية وتحسين الخدمات منوها الى ان توجهات الحكومة المحلية في المرحلة الحالية تنصب باتجاه تفعيل الاستثمار في كافة القطاعات التنموية والخدمية، مؤكدا في الوقت نفسه حاجة المحافظة الى المزيد من المؤسسات الصحية والطرق واستصلاح الأراضي وإنشاء القرى والمدن العصرية والصناعات الحديثة التي من شانها استثمار وتطوير الموارد الطبيعية وتأمين فرص عمل للعاطلين.

استقرار أمني

وغالبا ما يعول المسؤولون المحليون في ذي قار على الاستقرار الأمني النسبي الذي تشهده المحافظة في استقطاب المستثمرين ويعملون على ذلك بخطى حثيثة الا ان نجاحاتهم في هذا المسعى تكاد تكون محدودة فمن عشرات المستثمرين الذين تستقبلهم محافظة ذي قار شهريا للتفاوض حول الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن الخارطة الاستثمارية لم يباشر فعليا الا بمشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، والتي يعود معظمها لمستثمرين محليين ما عطل ذلك مساعي الحكومة المحلية في تأمين فرص عمل للعاطلين عبر أطلاق المزيد من المشاريع الاستثمارية في قطاعات النفط والإسكان والسياحة والخدمات والصحة والزراعة والصناعة وقطاعات استثمارية أخرى.

بابل .. خطة خمسية تبدأ مطلع هذا العام ومطالبات بالاهتمام بالأقضية والنواحي

بابل / إقبال محمد

قال صادق المحنا نائب محافظ بابل: ان هناك خطة خمسية للمحافظة ستبدأ في ٢٠١٠ والتي صوت عليها مجلس المحافظة، وهذه الخطة تنوعت لتشمل كل القطاعات وتوزعت على كل الأقضية والنواحي ومن هذه القطاعات الذي اخذ حيزا مهما قطاع التعليم والصحة والخدمات.

وأشار الى ان العمل يجري لبناء مستشفى حديث ومتطور بسعة ٤٠٠ سرير تقوم ببنائها إحدى شركات التركية، إضافة لبناء العشرات من المراكز الصحية، وأضاف المحنا: تم افتتاح مستشفى حديث في المسيب وآخر في جبلة إضافة إلى افتتاح العديد من المراكز الصحية المتخصصة مثل مركز القلب والعيون وتفتيت الحصى.

وتابع نائب المحافظ في حوار لـ(المدى): أما في مجال التعليم فأن العمل مستمر لبناء العشرات من المدارس والملاحق فيها إضافة لقيام مجلس الإعمار ببناء مدارس حديثة عددها ٥٦ مدرسة بدل المدارس الطينية.

مشروع لتدوير النفايات

وفي مضمار المجاري فإن العمل بدأ بالمرحلة الأولى لمجاري مدينة الحلة وسوف تبدأ المرحلة الثانية قريبا لأن مدينة الحلة تخلو من خدمة المجاري.

وقال إن مجسرين يبنيان في تقاطع الثورة والطهمازية سينجزان خلال العام المقبل وبذلك سوف تحل العديد من المشاكل المرورية ويقل الازدحام، والعام المقبل سيشهد أيضاً بدء العمل بمجسر ثالث وكذلك مجسر رابع على شارع ٨٠ وعلى طريق حلة كربلاء، مضيفا ان هناك مشروعا حديثا لتدوير النفايات وقد منحت رخصة استثمارية بذلك.

وفي قطاع التربية بين المحنا انه تم تخصيص ٢١ مليار لأكثر من ٩٨ مشروعا تنوعت بين بناء مدارس وإضافة ملاحق وبناء مجمعات صحية في عموم المحافظة، في حين ان قطاع التعليم العالي شمل ٣٥ مشروعا وبقيمة أكثر من ٢٦ مليارا توزعت بين بناء كليات وأقسام داخلية ومختبرات وأجهزة مختبرية، أما قطاع الاتصالات فكان نصيبه ٨ مشاريع وبقيمة أكثر من مليارين، وقطاع الماء له ٤٠ مشروعاً بقيمة ٥٤ مليارا وخصص لشراء مجمعات ماء وأنابيب.

وأشار الى ان بلديات المحافظة كان لها ٢٤٠ مشروعا بقيمة ١٥١ مليارا وتوزعت هذه في أقضية ونواحي المحافظة وكان لبلدية الحلة ٥٢ مشروعا وبقيمة أكثر من ٨ مليارات دينار خصصت لمشاريع البلدية وبناء المتنزهات والحدائق.

قطاع الكهرباء

وأعلن المحنا عن ان قطاع الكهرباء كان نصيبه ٢٢ مشروعا وبقيمة أكثر من ٥٠ مليار دينار والمنتجات النفطية كان نصيبها مشروعا واحدا لشراء معدات تخصصية وبقيمة ٩٩٥ مليون دينار. ومن جهة الموارد المائية بين المحنا: ان لها ١٢ مشروعا وبقيمة أكثر من ٤ مليارات دينار والطرق والجسور هناك ٦٠ مشروعاً تنفذ وبقيمة أكثر من ٤١ مليار دينار والمجاري هناك ٦ مشاريع تنفذ في الاقضية والنواحي وبقيمة إجمالية أكثر من ٦٣ مليار دينار. أما قطاع الصحة فهناك ٣٠ مشروعا يجري العمل فيها من بناء مستشفيات ومراكز صحية ومراكز تخصصية وبقيمة أكثر من ٣٥ مليار دينار.

القائمة السوداء

وذكر المحنا: ان لجانا عديدة شكلت في المحافظة لتقييم المشاريع والإعمال وتقرر وضع ٥٧ شركة في القائمة السوداء لعدم انجازها المشاريع وتم إيقاف نشاطها وهناك نية لإيقاف مجموعة أخرى. ونحن نعمل بمبدأ الثواب والعقاب وسوف تعاقب كل شركة تهدر أموال الشعب. وأشار صادق المحنا نائب محافظ بابل الى أن العمل يجري بهمة كبيرة لانجاز المشاريع التي لم تنجز لحد الان والتي نفذت خلال الأعوام السابقة وسوف يتم استلامها خلال العام المقبل.

وأضاف: ان المحافظة وخلال العام الحالي لم تُحل أي مشروع جديد بسبب مديونيتها الى المقاولين والبالغة ٣٠٠ مليار دينار تمس سداد جزء منها من ميزانية العام الحالي والبالغة ١٥٨ مليار دينار.

من جانبه قال المهندس محمد علي المسعودي عضو مجلس محافظة بابل رئيس لجنة الإعمار والاستثمار فيه: إن هناك مؤشرا واضحا تجاه بعض الشركات والمقاولين الذين يعملون في مشاريع المحافظة من ناحية عدم وجود القدرة المالية الكافية لتنفيذ المشاريع وعدم وجود الكوادر الفنية المتخصصة والآليات، ما أدى ذلك الى تلكؤ واضح في تنفيذ المشاريع وفق المواصفات الفنية. فمثلاً ظهر لنا في مشاريع مجمعات الماء التي أحيلت الى الشركات وعددها ١٨ مجمعا وبطاقة ٢٠٠ متر مكعب لكل مجمع وبمبالغ قدرت أكثر من ٢٥ مليار دينار، أن هذه المجمعات غير مطابقة للمواصفات والشروط الفنية وهذا سبب لنا تأخيراً حقيقياً في إيصال الماء الصالح للشرب للمواطنين. نحن نريد شركات ومقاولين يعملون من أجل مصلحة المواطن.

متابعة المشاريع

المهندس مؤيد باقر كاظم مدير متابعة مشاريع المحافظة، قال: إنه وبخصوص الشركات المتلكئة أخذنا إجراءات عديدة منها إيقاف نشاط الشركات والمقاولين الذين أخلوا بالتزاماتهم وواجباتهم وعملهم.

وأكد انه أصدرنا قائمتين الأولى ٣١ والثانية ٢٦ شركة وضعت في القائمة السوداء وهناك جرد لكافة شركات المقاولات سيتم الانتهاء منه يوم ١٢/١٥ لمعرفة مدى التزام الشركات بالمواصفات الفنية ونحن نقوم بعملية فلترة لكل الشركات والمقاولين العاملين في مشاريع محافظة بابل من أجل إيجاد صيغة عمل مطابقة للمواصفات الفنية والعلمية، وأن الشركات التي وضعت في القائمة السوداء سوف لن يتم التعامل معها وعدم إعطائها أي مشروع في المحافظة وإبلاغ المحافظات بذلك.

وأضاف: يوجد لدينا حاليا مشاريع سريعة وآنية تستوجب انجازها بأسرع فترة زمنية لحاجة المواطنين الماسة لها مثل المراكز الصحية والمدارس ومشاريع الماء.

وأكد أن هناك أكثر من ١٧٠٠ مشروع تم تنفيذها خلال أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بلغت المبالغ المخصصة لها مئات المليارات من الدنانير وتراوحت نسبة الانجاز ١٠٠٪ و٨٠٪ وهناك تعاون جاد بين الدوائر الخدمية في المحافظة ودائرة مشاريع المحافظة حول تنسيق العمل وتحديد العوارض التي تعترض سير عمل المشاريع.

وبين ان هناك جهات رقابية عديدة مثل هيئة النزاهة العامة ودوائر المفتشين العموميين تقوم بمراقبة سير عمل المشاريع وتقديم تقارير عنها حول تطبيقها الشروط والمواصفات الفنية مضيفاً: أننا في عام ٢٠٠٩ لم نقم بتقديم أي مشروع للإعمار وأن المشاريع التي تنفذ هي مشاريع للأعوام السابقة بسبب عدم وجود أموال كافية،حيث لدينا التزامات مالية لهذه المشاريع بحدود ٣٠٠ مليار دينار وتم تخصيص ميزانية العام الماضي والبالغة ١٥٨ مليار دينار لتسديد الالتزامات السابقة.

واسط.. مشاريع الاقضية والنواحي لم ترتق إلى مستوى الطموح

واسط/ حامد تركي المياحي

قال رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة واسط: ان مشاريع عام ٢٠٠٩ والتي نفذت في أقضية ونواحي المحافظة لا ترتقي إلى مستوى الطموح بسبب نقص الخدمات الكبير وحاجة المواطن إلى جهد إضافي آخر في مجال الاستثمار ليكون رديفا داعما للجهد الحكومي ليوفر لأبناء المحافظة البيئة المناسبة والعيش بصحة وسلامة ويضمن فرص التربية والتعليم والعمل.

وأضاف المهندس مهدي حسين الزبيدي في حديث خص به (المدى) عن واقع مشاريع الإعمار والاستثمار للعام ٢٠٠٩ في المحافظة قائلا: إن من أهم المعوقات والعقبات التي تعترض سرعة تنفيذ بعض المشاريع هو ضعف التخصصات المالية للموازنة العامة و شحه الكوادر المتخصصة، وقلة الخبرة وضعف أداء الشركات، وقد وجه المجلس بالتعاون مع محافظة واسط وجميع الجهات ذات العلاقة بإيجاد الحلول المناسبة والناجعة لهذه المعوقات، منها زيادة عدد الكوادر وفي مختلف الاختصاصات لتتناسب وحجم المشاريع الكبيرة التي تنفذ في المحافظة، وأبعاد عدد من الشركات التي تأخرت في تنفيذ المشاريع ودرج البعض منها في القائمة السوداء وسحب المشاريع منها، وعدم السماح لها مستقبلا في الدخول والتنافس على تنفيذ المشاريع المعلنة.

٨٠ مشروعا

وأكد أن مجموع المشاريع الكبيرة التي نفذت في المحافظة لهذا العام ٨٠ مشروعا من مشاريع تنمية الأقاليم، وقد بلغت نسبة الانجاز الإجمالية فيها ٧٥٪، حيث تم إنجاز ٥٣ مشروعا بشكل كامل وتمثل نسبة ٦٦,٢٥٪من العدد الكلي للمشاريع، و٢٧ مشروعا منها قيد الإنجاز وتمثل نسبة ٣٣,٧٥٪من العدد الأصلي و٥ مشاريع حصل فيها تلكؤ وتم سحب العمل من الشركات المنفذة، ومازال العمل مستمرا في ٨ مشاريع لغاية عام ٢٠١٠.

وأشار إلى أن مصادر التمويل لهذه المشاريع عن طريق تنمية الأقاليم وتسريع الإعمار، والتي توزع لكل محافظة على أساس المعيار السكاني من الحكومة المركزية الاتحادية،وقد كانت حصة محافظة واسط من ميزانية هذا العام ١٠٧ مليارات دينار عراقي.

مجسر الكوت

وبين الزبيدي: إن من بين المشاريع المهمة والحيوية مجسر الكوت الكبير في ساحة المتنبي والذي يربط محافظات واسط وذي قار وميسان، وجسر الكوت العزة، ومشروع تحديث التصاميم البالغة كلفتة ١٨ مليارا، ومشاريع مدعومة من قبل المجلس الأعلى والاعمار والتي نفذت لصالح قطاع التربية بواقع ٤٣ مشروعاً لبناء المدارس ولمختلف المراحل، ومشروع المدارس بدل الطينية والبالغة ٣٣ مدرسة،ومشاريع الممولة من الخطة الاستثمارية للوزارات، حيث نفذت مشاريع كبيرة وعملاقة من بينها: مشروع مجاري الكوت والممول من وزارة البلديات والإشغال العامة وبكلفة تجاوزت ٧٤ مليارا على شكل مراحل، حيث وصلت نسبة الانجاز في هذا المشروع الى ٧٠٪ومازال العمل فيه متواصلا، وسوف يتم انجازه بشكل كامل في منتصف عام ٢٠١٠.

مشاريع مدعومة

فيما بين: ان تنفيذ مشاريع مدعومة من البنك الدولي منها مشروع الرائدة في ناحية الموفقية ومشروع ماء ناحية واسط وهناك مشاريع خدمية أخرى تجاوزت كلفتها مليارا ونصف المليار دينار نفذت للخدمات البلدية والصحية. فيما اعتبر الميزانية المتوقعة للعام ٢٠١٠ والبالغة ١٠٢ مليار لمحافظة واسط مخيبة للآمال ولا تلبي حاجة المواطن في المحافظة من الخدمات ولا تتناسب وحجم الحاجة الفعلية للمحافظة من مشاريع، واصفا إياها بالميزانية المتواضعة، مؤكدا ان الخطة الخمسية للمحافظة تحتاج الى ٩ ترليونات و٥٧٤ مليار دينار، وبذلك ستكون هذه التخصيصات عائقا عن تنفيذ الكثير من المشاريع، خصوصا في قطاعات الصحة لكون المحافظة بأمس الحاجة الى مستشفيات تخصصية وكذلك حاجة الجامعة الفتية في المحافظة الى مزيد من الدعم للنهوض بواقعها العلمي وتوفير المباني والمختبرات، وكذلك الواقع التربوي وغير ذلك من المشاريع الخدمية.

زيادة المبالغ

وفي الختام ناشد الجهات المعنية بضرورة زيادة المبالغ المخصصة لمحافظة واسط ضمن الميزانية لعام ٢٠١٠ للارتقاء بواقعها الخدمي وتنفيذ جميع الخطط والمشاريع المعدة والتي لها أهمية في تطوير واقع المحافظة، والنهوض في مجالاتها المختلفة ومنها الاقتصادي وتوفير فرص العمل لأبنائها واستثمار مواردها، معتبرا بعض المشاريع الستراتيجية الكبيرة والمهمة مؤثرة في تقدم المحافظة وزيادة وارداتها مستقبلا في مجالات الزراعة والصناعة واستخراج الثروات النفطية وزيادة الطاقة الكهربائية.

عام العجز المالي في ميسان

لا مشاريع جديدة والموازنة لم تغطّ استحقاقات مشاريع السنوات الماضية

ميسان / محمد الرسام

لم تشهد محافظة ميسان خلال العام الجاري ٢٠٠٩ أية مشاريع جديدة جديرة بالذكر، بسبب العجز المالي الكبير في موازنتها المالية ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم في هذا العام حيث كانت تعاقدات المحافظة المستحقة السداد لمواصلة تنفيذ عدد من المشاريع التي خططتها الحكومة المحلية السابقة تناهز ٢٥٩ مليار دينار فيما لم تتجاوز تخصيصات المحافظة ٩٤ مليار دينار ما سبب عجزا ماليا بحدود ١٦٥ مليار دينار. ما اضطر الحكومة المحلية الحالية الى تأجيل المباشرة بالمشاريع التي خططت لها ضمن موازنتها التخمينية والاقتصار على إكمال مراحل تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ.

مشاريع خدمية

محافظ ميسان المهندس محمد شياع السوداني قال: " ان المحافظة ورغم هذا العجز الذي شكل تحديا كبيرا قطعت أشواطا مهمة وكبيرة في تنفيذ المشاريع " مشيرا الى أن مجمل المشاريع التي تسلمتها الحكومة الحالية من الحكومة السابقة والتي كان معظمها قيد التنفيذ هي مشاريع خدمية تتوزع على مختلف القطاعات. واصفا بعض تلك المشاريع بأنها لم تكن لها ضرورة قصوى في المرحلة الراهنة، مثل مشروع المجسرات الثلاثة في مدينة العمارة الذي خصصت له مبالغ كبيرة وكان بالإمكان توظيف هذه الأموال لتنفيذ مشاريع ذات أولوية بالنسبة لحاجات المواطنين مثل المجمعات السكنية.

كما أشار الى أن بعض المشاريع التي أدرجتها الحكومة السابقة ضمن تخصيصات المحافظة كان بالإمكان تنفيذها من قبل القطاع الخاص عن طريق الاستثمار مثل مشروع المرأب متعدد الطبقات الذي تجاوزت تخصيصاته ١٣ مليار دينار.

إلى ذلك أرجع المعاون الفني لمحافظ ميسان أسباب تلكؤ وبطء مشاريع الخدمات ضمن الخطة الاستثمارية للوزارات في ميسان الى عدم أهلية المقاولين والشركات المنفذة وافتقارها للكفاءة والقدرة مشيرا الى أن الوزارات أحالت تلك المشاريع الى هذه الشركات دون علم المحافظة.

وفيما لم تشهد قطاعات السياحة والترفيه والثقافة والإسكان والاتصالات والنقل والصناعة أية مشاريع جديرة بالإشارة، تركزت معظم المشاريع على إكمال مراحل من أعمال البنى التحتية والخدمات كشبكات الصرف الصحي وشبكات ومجمعات مياه الشرب وقطاع الصحة والكهرباء والطرق والجسور والتربية والتعليم.

مجمعات المياه

فضمن تخصيصات تنمية الأقاليم وفي قطاع مياه الشرب كان هنالك ٥٩ مشروعا توزعت على معظم مناطق المحافظة وقصباتها واشتملت على إكمال مد شبكات جديدة واستبدال القديمة مع تنفيذ خطوط ناقلة وصيانة مجمعات المياه وتجهيز ونصب محطات وتجهيز مولدات القدرة الكهربائية لها وفك اختناقات بعض شبكات المناطق السكنية.

وفي مجال الطرق والجسور جرى إكمال وشق العديد من الطرق والشوارع وإكسائها وتبليط الأرصفة وصيانة مجموعة من الجسور وقد بلغ مجموع المشاريع في هذا القطاع بحدود ١١٠ مشروعات غطت معظم الأحياء السكنية في مدينة العمارة والأقضية والنواحي وضمن هذا القطاع تم تجهيز ونصب وتشغيل معمل إنتاج طابوق الرصيف الخرساني.

وفي قطاع التربية والتعليم تم إكمال بناء ٥ مدارس ابتدائية فيما وصلت نسب الإنجاز ٣ مدارس أخرى الى مراحل متقدمة، وفي قطاع الكهرباء تم تنفيذ ٢٠ مشروعا متنوعا في عموم المحافظة اشتملت تفاصيلها على كهربة أحياء سكنية مستحدثة وتطوير شبكات قديمة ونصب محولات كهربائية وشراء آليات تخصصية وتنفيذ أعمال مدنية لتوسيع محطة العمارة الجديدة.اما في قطاع المجاري فهنالك بحدود ٢٢ مشروعا أنجز معظمها وشملت تنفيذ مجار ثقيلة ومياه أمطار في عدد من أحياء مدينة العمارة وبعض مناطق القضية والنواحي مع تجهيز عدد من الآليات التخصصية.

وفي قطاع الاتصالات لم يتعد عدد المشاريع ٧ واقتصرت على تجهيز المواد المطلوبة لتنفيذ الشبكات الهاتفية عدا مشروع أعمال مسار الكابل الضوئي لمسافة ٥،٣ كم في مدخل عمارة – الكحلاء.

إنعاش الاهوار

وضمن خطة إنعاش الاهوار تم تنفيذ ٥ مشاريع تمثلت بتجهيز ونصب مجمعات مياه الشرب وبسعات متباينة في عدد من قرى الأهوار إضافة لاستمرار العمل في إنشاء ٣ آلاف وحدة سكنية في منطقة نهر الخير.

من جهتهم عبر العديد من المواطنين خلال أحاديثهم للمدى عن عدم رضاهم عن مستوى الخدمات في المحافظة واشتكوا من بطء تنفيذ المشاريع وسوء تنفيذ بعضها.

حيث أشار المواطن حيدر مانع الى أن شبكات الصرف الصحي التي نفذت في العديد من مناطق أحياء مركز المحافظة شهدت انسدادات نتيجة سوء تنفيذها من قبل المقاولين الذين يفتقرون للخبرة مقارنة مستوى كفاءة هذه المشاريع مع مشروع المجاري الذي نفذته إحدى الشركات الكورية قبل اكثر من ربع قرن في منطقة عواشة، والذي ما زال يعمل بكفاءة رغم عدم صيانته منذ ذلك الحين، بحسب قوله.

آراء المواطنين

فيما اشتكت المواطنة شريفه عزيز من الانقطاعات المتكررة وضعف جريان مياه الإسالة في منطقة الخضراء مضيفة " بقينا خلال الصيف الماضي نسهر أكثر الليالي إلى ساعات متأخرة في انتظار وصول الماء عبر الشبكة لنقوم بملء خزان ماء بيتنا بواسطة المضخة الكهربائية " ووصف المواطن قحطان الساعدي نوعية المياه الواصلة عبر الشبكة بأنها غير مستساغة مضيفا " أتحداكم أن تجدوا فردا واحدا في المحافظة يشرب من ماء الإسالة، فالجميع هنا يعتمدون على شراء مياه ال RO او المياه المعبأة".

مواطنون آخرون طالبوا الحكومة المحلية بتخصيص مبالغ ضمن الموازنة الجديدة لبناء المجمعات السكنية للمساهمة في تخفيف أزمة السكن، كما طالبوا ببناء المدارس الابتدائية على وجه الخصوص لاستيعاب التلاميذ الذين تزدحم بهم مدارس المحافظة وأشار عدد منهم إلى ضرورة أن تدخل الشركات الأجنبية ذات الكفاءة والمقدرة على تنفيذ مشاريع المحافظة بعد أن أثبتت تجربة السنوات الماضية فشل المقاولين والشركات الأهلية في تنفيذ ابسط المشاريع التي لا تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة بحسب وصفهم، مطالبين الحكومة المركزية بزيادة تخصيصات المحافظة ومنحها جزءا من واردات إنتاجها النفطي لتعويض عقود الحرمان التي عانت منها المحافظة حتى وصفها البعض "بالقرية الكبيرة" التي تفتقر للكثير من مقومات التحضر والحداثة التي تميز مدن العالم ودول الجوار.

مرأب متعدد الطوابق